

د. فؤاد زمكحل

لا شك أنّ الصحة أولوية قصوى قبل أي شيء آخر، وهذا يعني صحتنا الشخصية، وصحة عائلتنا، وصحة شيوخنا التي يجب ان تكون محور كل اهتمامنا. فمن دون صحة لا نستطيع أن ننتج ولا نوظف ولا نستثمر. فالصحة هي نقطة الانطلاق والتنفيذ لأي موضوع أو نشاط أو حياة كريمة، في وقت نخسر فيه أعمالنا، وممتلكاتنا، ومؤسساتنا، ومدّخراتنا ونخسر أيضاً اقتصادنا وبلادنا. لكننا في الوقت عينه، لا نريد أن نخسر صحتنا التي لا بديل منها.

من المهم تحديد الأولويات، وإعلان قرارات وتنفيذ استراتيجيات وخطوات تحمي اقتصاد البلاد ومصالح المواطنين، وتقيهم الحاجة والعوز. وتالياً، علينا أن نتفق على الآتي: هل الحماية الصحية اليوم تعني إعلان قرارات عشوائية غير مدروسة؟ أو أنّ الحماية الصحية يجب أن تكون استراتيجية متجانسة، متكاملة، ومنفذة بطريقة واضحة؟ وهل يُمكن تنفيذ إقفال عام من دون الإقرار بالتوازي، للحماية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، والقيام بمشروع متكامل صحي واقتصادي واجتماعي؟ لا شك في أننا كلنا نريد وقف تفشي الوباء، وإنّ الإقفال لأسبوع أو أسبوعين قد يُخفف بنسب ضئيلة تمّدّد الوباء، لكن عندما نعود إلى الحياة الطبيعية سنضرب من جديد أرقاماً قياسية. إنّ وقف التجول بعد الساعة الخامسة مساءً، قد يُخفف التقارب الاجتماعي، وفي الوقت عينه يضغط الأسواق بطريقة غير منطقية لساعة أو ساعتين قبل الإقفال، ويرفع من خطورة التفشي مجدداً. من جهة أخرى، وما بعد الإقفال العام، ما هي تكملة هذه الإستراتيجية؟ وهل نستطيع أن نعود إلى الحياة الطبيعية؟ طبعاً لا.

عندما نُفعل الأسواق والمؤسسات من دون استراتيجية متكاملة، فإننا لسوء الحظ لن نُنجز أي شيء، والهلع الذي يسبق التعبئة العامة بأيام والذي يليها سيجعل تفشي الوباء أكثر بكثير من الأيام الطبيعية.

لذا، نسأل: أليست مشكلتنا الأساسية تكمن في عدم قدرتنا على استيراد الأدوية والمعدات واللوازم الطبية لمحاربة الوباء تقيماً؟ أليس الحل يبدأ بمساعدة ودعم المستشفيات لتوسيع قدرتها الاستيعابية؟

الكلّ يعلم، إنّ المشكلة الأساسية في المستشفيات الحكومية تحديداً، هي أنّ الأموال والمعدّات الطبية التي أرسلت إليها مؤخراً قد أُهدرت منذ أمد بعيد. كما أنّ المشكلة الأساسية في المستشفيات الخاصة هي أنّ كل أموالها ومستحققاتها موجودة في الدولة، وفي الضمان الاجتماعي أيضاً الذي لم يعد في مقدوره أن يدفع مستحققاته للمواطنين المضمونين.

لذلك، لم يبريد البعض معالجة المشكلة ظاهرياً وليس في العمق؟ إنّ مشكلتنا الأساسية تكمن في عدم قدرتنا على إدارة الأزمات. إنّ الإدارة نفسها التي واجهت أزمة النفايات لمدة سنتين، هي نفسها التي ستواجه وباء كورونا. كما أنّ السلطة نفسها التي واجهت الحرائق بمعدّات معطلّة ومن دون صيانة، هي التي ستواجه هذا المرض الخبيث. نعم، إنّ الإدارة نفسها التي تواجه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والنقدية، هي نفسها التي ستواجه هذه الجائحة بالطريقة عينها.

آسف للقول إن إدارتنا اللبنانية عاجزة عن حماية شعبها، وتُحاول أن تختبئ وراء إصبعها.

إنّ الحل الوحيد اليوم للحماية من هذا الوباء، في ظل غياب استراتيجية متكاملة وإدارة حقيقية، يكمن بالحماية الشخصية، ووضع الكمّات طوال النهار، وتحقيق التباعد الاجتماعي، والتعقيم الدائم للأشخاص والأماكن، والتبليغ عن الأشخاص المخالفين لإجراءات الحماية المُشار إليها، والتبليغ والاستبعاد ومعاينة المخالفين.

إنّ كل اللبنانيين معنيون بمحاربة وباء كورونا، وتُبدى خوفاً شديداً من تمّدده، لكن في الوقت عينه، علينا أن نُوقف الأزمة الاجتماعية الراهنة. فما الفائدة من أن نحمي وهمياً الأشخاص من أن يُصابوا بهذا المرض، في مقابل أن يموتوا جوعاً أو من الاحباط أو من الأمراض القلبية نتيجة الكارثة الاجتماعية؟

أذكر، إنّ اقتصادنا مبني على المهن الحرة، وإنّ هؤلاء العمال الكادحين يعناشون من مداخيلهم اليومية، وإنّ القيام بحرمانهم من المساعدات المالية والاجتماعية لا يؤدي إلى الحل الناجع.

في المحصلة، إنّ القرارات العشوائية لا تُوصِل إلى أي نتيجة، إنما الإستراتيجيات المتكاملة والمتجانسة هي الوحيدة التي توصلنا إلى النتيجة المرجوة، والوعي الكافي والحماية الشخصية يُمكن أن يوصلنا إلى النتيجة المضمونة.